زلماي خليل زاد "صقر" أميركي من مزار الشريف

بقلم سحر بعاصيري

رجل في كواليس الحرب الاميركية على الارهاب وواجهتها في آن واحد. عندما سقط نظام "طالبان" قبل سنة وتولت حكومة انتقالية السلطة في كابول اختاره الرئيس جورج بوش مبعوثا خاصا له الى افغانستان. ومع اشتداد الهجمة الاميركية على العراق لاطاحة نظام الرئيس صدام حسين، اوكل اليه بوش الملف وعينه مبعوثا خاصا وسفيرا فوق العادة لدى "العراقيين الاحرار". ولم يكن ذلك مصادفة. فتاريخه مسيرة متواصلة من تحولات جذرية اوصلته الى ما هو عليه اليوم. شاب من العالم الثالث جاء للدراسة في بيروت اواخر الستينات حاملا افكارا معادية للسياسات الاميركية، انتهى في اقصى اليمين الاميركي. ومستشار نفطي فاوض نظام طالبان ودافع عنه في التسعينات في عز انتقاد الادارة الاميركية له، انتهى مطالبا باسقاطه بالقوة. فمن هو هذا الرجل وكيف وصل من مزار الشريف الى مجلس الامن القومي في البيت الابيض ليتولى اصعب الملفات وليرى سياسات ادارته تكاد تتفق وافكارا صاغها ونادى بها سنوات. هل هي اصوله الافغانية المسلمة؟ ومعرفته بالمنطقة التي يتحرك فيها الان؟ ام هذه وتلك مضافة الى مشروع يميني اميركي للهيمنة يرفع راية الديموقراطية وتحرير الشعوب ويسير بها على خطوط النفط من جنوب آسيا والخليج مرورا بآسيا الوسطى؟ وأي دور يضطلع به؟

اسمه زلماي خليل زاد. ويفضله منذ الصغر اختصارا "زال". افغاني المولد والنشأة اعتنق اميركا منذ السبعينات هوى ثم هوية وتقدم بهدوء مستفيدا من اصوله ليصير مع وصول الرئيس جورج دبليو بوش الى البيت الابيض ارفع مسؤول افغاني اميركي في الادارة وارفع مسؤول مسلم فيها.

رحلته طويلة. لكن اي محاولة لمعرفة هذا الرجل تبقى ناقصة ما لم تبدأ من التسعينات عندما فاوض نظام طالبان الحاكم آنذاك في افغانستان لمد انابيب لنقل النفط والغاز الطبيعي من تركمانستان الى باكستان عبر الاراضي الافغانية. فهذه المحطة نقلت اسمه من خبايا الوزارات والجامعات ومراكز الابحاث الى الضوء في وسائل الاعلام والى واجهة المصالح الاميركية الحيوية. وبعدها بات يصعب ذكر اسم زلماي خليل زاد من دون ربطه مباشرة بالنفط.

القصة بدأت منتصف التسعينات اذ كان زلماي يعمل مستشارا لشركة "يونوكال" الاميركية التي تدير شؤون التنمية لكونسورسيوم دولي هو "سنتغاز" يريد مد تلك الانابيب. وهي شركة اثارت الكثير من الجدل وحتى دعاوى قضائية نتيجة ما تردد عن ارتباطها بمجتمع الاستخبارات الاميركي وتعاملها مع حكومات قمعية وانتهاكها معايير حماية البيئة وحقوق الانسان في عملها وسياساتها التوظيفية. وكانت "يونوكال" في حينه تتقرّب من طالبان ومن تحالف

الشمال المعارض وفي كانون الاول 1997 كان زلماي بين مسؤولي الشركة في استقبال اقامته لوفد رسمي من طالبان لبى دعوتها الى تكساس. وكتبت "الواشنطن بوست" عام 2001 عن هذه المناسبة: "قبل اربع سنوات وفي فندق نخم في هيوستن، كان مستشار شركة النفط زلماي خليل زاد يتحدث بسرور على العشاء مع قادة نظام طالبان ويخبرهم عن الحماسة المشتركة للصفقة المقترحة". ومن المصادفات التي ستبرز اهميتها لاحقا ان الرئيس الافغاني الحالي حميد قرضاي كان آنذاك ايضا مستشار لـ"يونوكال" وكان يتقرب من طالبان عارضا عليهم المال في مقابل تعيينه سفيرا للنظام لدى الامم المتحدة.

ولم يكن زلماي في سلوكه هذا إلا منسجما مع نفسه. ففي تشرين الاول ،1996 عندما كانت وزيرة الخارجية الاميركية مادلين اولبرايت توجه انتقادات لاذعة الى نظام طالبان وممارساته، تولى زلماي الدفاع عنه في "الواشنطن بوست" وقال ان "نظام طالبان لا يمارس الاصولية المعادية لاميركا كالتي تمارسها ايران (...) وعلينا ان نكون مستعدين للاعتراف به وتقديم المساعدة الانسانية له ودعم اعادة بناء الدولة". واضاف: "حان الوقت لتتعامل الولايات المتحدة مجددا" مع طالبان. لكن طالبان فقد اهتمامه بالمشروع عام 1998 مع ازدياد الانتقادات الاميركية ثم الضربات الجوية الانتقامية عقب تفجير السفارتين الاميركيتين في نيروبي ودار السلام، فانسحبت "يونوكال" من الكونسورسيوم معلنة انها لن تشارك في المشروع الا بعد ان يحقق الافغان السلام. لكن الاهم ان زلماي نفسه انقلب 180 درجة وكتب مقالا مع زميله في مؤسسة "راند" دانيال بايمان نشرته "الواشنطن كوارترلي" (شتاء 2000) عنوانه "افغانستان: ترسيخ دولة مارقة" قال فيه ان "افغانستان يحكمها نظام مارق. الخطر ينمو. وقريبا ستكون الحركة قوية جدا ولن تتخلى عن سلوكها المارق. ستكتسب نفوذا اكبر لدى الارهابيين ومهربي المخدرات وتنشر عقيدتها المشينة في المنطقة. ولا بدائل من المواجهة". وفتح المشكلة على النفط اذ قال ان "افغانستان تحتل موقعا جيواستراتيجيا حيويا قرب مناطق حساسة وغير مستقرة مثل الخليج والحدود الهندية - الباكستانية. وستنمو اهميتها في السنوات المقبلة وسيكون لنفط آسيا الوسطى واحتياط الغاز فيها دور اساسي في سوق الطاقة العالمية. ويمكن افغانستان ان تكون ممرا ثمينا لهذه الطاقة وللوصول الى اسواق آسيا الوسطى".

كثيرون اخذوا على زلماي انقلابه هذا، بينهم المحلل في مؤسسة كارينغي للسلام الدولي في واشنطن اناتول ليفين الذي قال: "لو كان زلماي خليل زاد يعمل في القطاع الخاص لكان طرد منذ زمن".

لكن الواقع ان طريق زلماي لم تسد قط بل ان كل الابواب فُتحت له مع وصول بوش الى الرئاسة. واثبتت مسيرته انه ليس حالة عرضية في ادارة بوش وان وجوده في المشروع اليميني الاميركي قديم وسابق حتى لعمله للمرة الاولى في ادارة الرئيس رونالد ريغان.

"النكهة" الاميركية الاولى

المادة القليلة المتوافرة عن شباب زلماي لا توضح مدى تأثير زيارته الاولى لاميركا على شخصيته وافكاره وان تكن اوجدت له علاقات يحافظ عليها حتى اليوم. كان ذلك عام 1966 - 1967 ولم يكن قد انهى دراسته الثانوية وذهب الى كاليفورنيا في اطار برنامج لتبادل التلاميذ وقد استضافته عائلة بيرا ودرس في ثانوية سيرس. وتروي السيدة التي استضافته، روث بيرا، "اننا طلبنا تلميذاً ليس مثلنا، ليس أوروبياً. فجاءنا تلميذ اسمه زال وسرعان ما اندمج في حياتنا العائلية". وتقول انه احضر معه هدية سجادة صلاة وكتاب طبخ افغانياً. وتذكر جيداً انه كان يتكلم الانكليزية بطلاقة ويسأل كثيرا عن العادات والتقاليد الاميركية و"كانت الفوارق الثقافية كبيرة". طبيعي. فزلماي ولد عام 1951 لعائلة مسلمة من الباشتون في مدينة مزار الشريف في شمال افغانستان على مسافة 112 كيلومتراً من الحدود الروسية. عائلة افغانية تقليدية تنتمي الى النخبة. والده، خليل الله، انتقل مع العائلة المؤلفة من الزوجة وستة اولاد، ثلاث بنات وثلاثة بنين، من مزار الشريف الى كابول وكان زلماي لا يزال فتياً. وتولى الوالد منصباً وزارياً في الحكومة وكان النظام ملكياً في افغانستان، اما الاولاد فذهبوا الى مدارس انكليزية.

وتقول روث بيرا وزوجها ميدريك ان "زال" لم يكن يتحدث كثيراً عن أهله وانه فقد والده اثناء وجوده بينهم وانه كان يردد دائماً انه يود ان يصبح مهندساً. وسأله ميدريك ذات مرة هل يعرف كيف يعمل المحرك، فاجابه: "لا". فكان تعليق ميدريك: "مع كل ما تملك من قدرة على الجدل والكلام قد يكون الافضل ان تتجه الى السياسة".

سنوات بيروت: الجامعة الاميركية

مصادفة ربما. لكن هذا ما حصل وان يكن زلماي يحاول ادخال الهندسة في السياسة. عاد الى افغانستان وانهى دراسته الثانوية ليلتحق عام 1968 بالجامعة الاميركية في بيروت. وكانت عامذاك قبلة التعليم العالي لمتخرجي المدارس الانكليزية في افغانستان. وتفيد سجلات الجامعة ان زلماي امضى فيها ست سنوات يدرس العلوم السياسية وحصل على شهادة البكالوريوس عام ،1972 ثم الماجستير عام 1974 مع رسالة عنوانها "تأثير الوضع الدولي على السياسات المحلية للحكومة المصرية 1952 - 1957" وضعها في اشراف البروفسور الراحل حنا بطاطو.

التحول الكبير: جامعة شيكاغو

بعد ذلك انتقل الى الولايات المتحدة ومعه منحة للدراسات العليا في جامعة شيكاغو حيث نال شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية عام ،1979 العام الذي شهد حدثين دوليين بارزين: الاحتلال السوفياتي لافغانستان والثورة الاسلامية في ايران. افغانستان بلده وايران من اهتماماته وكانت اطروحته للدكتوراه عن المشاريع النووية الايرانية ثم

وضع كتاباً عام 1984 عنوانه "حكومة الله" بالمشاركة مع زوجته النمسوية شيريل بنيارد وهي روائية التقاها زميلة في جامعة شيكاغو وتزوجها.

والاكيد ان سنواته في هذه الجامعة كانت حاسمة في اعادة انتاجه شخصاً مختلفاً عما كان. زملاؤه ومعارفه يذكرونه بما لا يشبه حاله اليوم. وقال احدهم، أوغست ريتشارد نورتون، قبل سنة: "من يرى زال في السنوات الاخيرة بعدما عرفه تلميذاً يجد صعوبة في التعرف عليه. كان متواضع المظهر، ملتحياً، ويحمل افكاراً راديكالية نسبياً منها انتقاد الانحياز الاميركي في الشرق الاوسط". ولكن في نهاية السبعينات وكانت علاقته باحد اساتذته المتشددين قد توثقت جداً، اتخذت آراؤه في السياسة الخارجية، على حد قول زملاء له، منحى صقرياً واضحاً ليصير سريعاً الافغاني الاميركي الاول وربما الوحيد الذي ينتمي الى تيار المحافظين الجدد، اي التيار اليميني المتشدد الذي يحقق مشروعه الآن في ادارة بوش.

شخص مختلف خلع عنه الماضي شكلاً ومضموناً ودخل في طريق جديدة واضعاً اصله وخلفيه ولغته في خدمة مشروع كان لا بد لاصحابه ان يستفيدوا من "خبرة" زلماي ومؤهلاته ويدفعوه الى الامام.

لقاء الصقور

مطلع الثمانينات عمل استاذاً للعلوم السياسية في جامعة كولومبيا في نيويورك وتزامل مع زبيغنيو بريجنسكي وعمل في الوقت نفسه مديراً تنفيذياً لجماعة "اصدقاء افغانستان" لدعم "المجاهدين". وفي 1984 حصل على الجنسية الاميركية وانضم الى وزارة الخارجية في برنامج زمالة لسنة واحدة. لكن خلفيته ولغته مكنتاه من تولي منصب ثابت في مجلس التخطيط السياسي في عهد ريغان. وعمل في اشراف الصقر بول وولفوفيتز الذي كان مديراً للتخطيط السياسي ويتولى الآن منصب الرجل الثاني في وزاة الدفاع. واستمرت العلاقة بينهما قوية ووقعا عام 1998 الكتاب المفتوح باسم 40 شخصية اميركية الى الرئيس بيل كلينتون والذي دعا الى اطاحة صدام حسين.

وبين 1985 و،1989 عمل زلماي مستشاراً خاصاً لمساعد وزير الخارجية وكان ناشطاً في الاتصال مع قادة "المجاهدين" الافغان وترويج تسليحهم، وفي الوقت نفسه عمل مستشاراً دفاعياً لمؤسسة "راند" المعروفة بتشددها. وعندما تسلم جورج بوش الاب الرئاسة، تولى زلماي منصب مساعد لنائب وزير الدفاع لشؤون التخطيط السياسي. وهنا ايضاً عمل مع وولفوفيتز الذي كان الرجل الثالث في "البنتاغون" وتعرف الى وزير الدفاع اثناء "عاصفة الصحراء" نائب الرئيس الحالي ريتشارد تشيني.

وهكذا اكتمل دخول زلماي حلقة الصقور وارتبط مصيره بمصيرهم. وعندما وصل بيل كلينتون الى البيت الابيض، تَذْكُر روث بيرا ان "زال" اتصل بها وقال: "امي، لقد فقدت وظيفتي". فهو منذ تلك السنة التي امضاها

عندها يتصل بها وبزوجها وينادیهما "أمي، أبي"، مع ان أهله هاجروا الى أميركا وامه تقيم في نيويورك مع بناتها الثلاث وأحد ابنائها فيما يقيم ابنها الآخر في كاليفورنيا.

عودة الى "راند" وتنظير للحروب

الا ان زلماي، وان يكن "فقد وظيفته"، تراجع، كما فعل معظم الصقور، الى مراكز الابحاث المتشددة. عاد الى مؤسسة "راند" وأمضى وقته في تأليف كتب ومقالات توضح آراءه في مجمل القضايا "الحساسة"، للمصالح الحيوية الاميركية. ولم تكن مصادفة أيضاً انه بعد انتخاب جورج دبليو بوش رئيساً لاميركا، اختاره تشيني ليرأس الفريق الانتقالي للدفاع، وفي أيار 2001 عينه بوش مسؤولاً في مجلس الامن القومي لشؤون جنوب شرق آسيا والشرق الادنى وافريقيا الشمالية يعمل في اشراف مباشر من مستشارة الامن القومي كوندوليزا رايس. وتردد انه لم يشأ تعيينه لمنصب حكومي لأن ذلك يتطلب تثبيتاً من مجلس الشيوخ وتالياً قد يثير اسئلة كثيرة عن دور زلماي في شركة "يونوكال" وفي العلاقة مع طالبان. ففي النهاية، كوندوليزا نفسها التي خدمت في ادارة بوش الاب بين 1989 و1992 عملت بعد ذلك مستشارة نفطية لشركة "شيفرون" العملاقة وكانت الخبيرة الاولى في شؤون قازاقستان حيث تملك الشركة الامتياز النفطي الاكبر.

ومن موقعه هذا، عمل زلماي، كما عمل جميع صقور الادارة على تطبيق السياسات التي سعوا اليها ونظّروا لها وحاولوا ترويجها من داخل الادارات السابقة او من خارجها: أميركا قوة عسكرية فريدة يجب ان تستفيد من امتيازها هذا في فرض عقيدتها على العالم وحماية ما تعتبره مصالحها القومية العليا ولا سيما منها الطاقة وتالياً تحرر نفسها من "التبعية" النفطية لبعض الدول وخصوصاً السعودية بتنويع مصادرها والتحكم بها. وكان زلماي جزءاً لا يتجزأ من هذا المشروع بكل ما كتبه وفعله في مؤسسة "راند".

فمن هذا المنطلق تعامل مع وضع طالبان بعد فشل مشروع "يونوكال" وكتب مقاله عام 2000 الذي ضمنه ست توصيات لاسقاط هذا النظام: تغيير ميزان القوى باضعاف طالبان ودعم تحالف الشمال والحصول على دعم لذلك من روسيا والصين وايران، معارضة عقيدة طالبان ومقاومتها بمد اذاعة "صوت اميركا" الى افغانستان لتبث برامج عن الاسلام المعتدل، الضغط على باكستان لتسحب دعمها لطالبان وذلك بتبني سياسة اميركية تميل اكثر الى الهند، تقديم مساعدات انسانية لضحايا طالبان، دعم الافغان المعتدلين وعقد "اللويا جيرغا" في اشراف الملك السابق ظاهر شاه، زيادة اهمية افغانستان في السياسة الاميركية لان اهمالها يهدد المصالح الاميركية.

ومن المنطلق نفسه تعامل مع الموضوع العراقي. فبعض المعجبين بزلماي يطيب لهم التذكير بأنه بعد انتهاء الحرب العراقية - الايرانية وجّه رسالة الى وزير الخارجية آنذاك جورج شولتز دعا فيها الى سياسة اميركية تبتعد عن العراق وتميل اكثر الى ايران، وان شولتز غضب من الرسالة ولم يناقش مضمونها. ولم يغير زلماي موقفه من صدام بل روج

مدى التسعينات فكرة اطاحته ودعم احزاب المعارضة الكردية والشيعية لتسهيل اسقاطه من غير ان يعتبر هذه الاحزاب بديلاً مقنعاً من الرئيس العراقي. ففي آب 2000 وفي مقابلة تلفزيونية موضوعها "الا يزال العراق يشكل خطراً" قال: "اعتقد ان للقوى (الكردية) في الشمال و (الشيعية) في الجنوب دوراً مهماً تقوم به في تسهيل تغيير النظام العراقي. وفي تقديري انه كلما بدت هذه القوى فاعلة في التحرك ضد صدام، ازدادت حوافز الخائفين من تفكك العراق فيتحركون لتغيير النظام من بغداد". وقد فهم محللون من كلامه انه يقصد الضغط في اتجاه تحريك السنّة ضد صدام.

حرب افغانستان وقرضاي والنفط

فماذا فعل بعد انضمامه الى فريق بوش؟ ثمة اجماع لدى المسؤولين على ان القيمة الكبرى لزلماي هي خبرته في المنطقة ومعلوماته الاولية عنها. ويرى بعض زملائه ان لديه اسلوباً مقنعاً ويصفونه بأنه "اكاديمي هادئ، يبتسم باستمرار واحياناً مرح الى حد الصخب. ليس واعظاً ولا ينجح في مخاطبة الجماهير. بل انه جيد جداً في التعامل مع مجموعات صغيرة من الناس"، ويميزونه عن غيره من المسؤولين الاميركيين بأنه "ليس متعجرفاً" وكذلك "انيق المظهر لا يرتدي البدلة الرمادية التقليدية لموظفي الادارة. بل يفضل دائماً ازياء باريس وميلانو".

اما في السياسة والدفاع، فيضطلع زلماي بدور مركزي في تطبيق سياسات بوش المدرجة تحت عنوان مكافحة الارهاب ولعله رأى افكاره تتحقق خصوصاً في ما يتعلق بأفغانستان وامتداداتها النفطية. فقد سارت الحرب تماماً على خط توصياته وقبل ان يعينه بوش موفداً خاصاً كان زلماي يضطلع بدور كبير في الكواليس في اجتماعات المعارضة الافغانية في بون لتأليف حكومة انتقالية. وبعد تسعة ايام من تولي هذه الحكومة برئاسة زميله السابق في "يونوكال" حميد قرضاي، عينه بوش رسمياً موفداً له ووصل الى كابول في الخامس من كانون الثاني 2002 ليعلن "انها اللحظة الفرصة لافغانستان". ولم تتردد صحف اميركية عدة منها "النيويورك تايمس" في الاشارة الى البعد النفطي في تعيين زلماي.

ففي الشهرين الاخيرين من 2001 كان وزير الخارجية الاميركي كولن باول زار قازاقستان و"تأثر جداً" بالاموال التي تستثمرها هناك الشركات النفطية الاميركية وتوقع تدفق 200 مليار دولار اضافي اليها في غضون خمس الى عشر سنين. وكان وزير الدفاع دونالد رامسفيلد زار اذربيجان وطمأن المسؤولين الى ان ادارته سترفع العقوبات المفروضة عليها منذ 1992 بسبب نزاعها مع ارمينيا على ناغورني كاراباخ، وكان وزير الطاقة سبنسر ابراهام زار روسيا ومعه المدير العام لشركة "شيفرون" لترويج الاستثمارات الاميركية هناك. طبعاً تضاف الى كل هذا القواعد العسكرية التي اقامتها اميركا في آسيا الوسطى.

لكن الاهم، وما اكد لمنتقدي السياسة الاميركية وزلماي ممن يعتبرون ان الحرب ليست الا للسيطرة على النفط ان المشروع القديم الذي كان يروجه زلماي مع طالبان أعيد احياؤه. وفي 30 ايار 2002 وقعت باكستان وافغانستان وتركمانستان اتفاقا قيمته مليارا دولار لبناء أنبوب الغاز من حقول دولت اباد في تركمانستان مرورا بأفغانستان وصولا الى ميناء غوادار في باكستان. أما الباقي أي ما يتعلق باعادة بناء افغانستان واحلال سلام فعلي فيها، فقد أهملته واشنطن عمليا منذ البداية وبدا تدريجا انها لا تمانع في تأجيله الى موعد مفتوح. ذلك ان رجلها مع الافغان، زلماي، مشغول بدور اعادة لتجربته. وهذه المرة مع العراق.

تهيئة المناخ لحرب العراق!

وفي الثاني من كانون الاول 2002 عين بوش زلماي موفدا خاصا وسفيرا فوق العادة لدى "العراقيين الاحرار" واعلن البيت الابيض انه "سيكون نقطة مركزية في اتصالات الحكومة الاميركية مع العراقيين الاحرار والتنسيق معهم والاعداد لعراق ما بعد صدام". وترك زلماي منصبه في مجلس الامن القومي ليتفرغ لاعداد المعارضة العراقية على طريق تغيير نظام صدام. بل ان خبراء كثيرين فسروا تعيينه بأنه خطوة أقرب الى تغيير النظام. وكان نشاطه العلني الاول مع المعارضة العراقية حضوره اجتماعاتها الاخيرة في لندن وعمليا ادارتها. فأي أفكار يحاول زلماي تطبيقها في العراق وهل من مكان فعلي فيها للمعارضة؟

لا يبدو ان رأيه في دور المعارضة الكردية والشيعية تغير منذ عام 2000، قيمتها الكبرى هي في الضغط أملا في تحرك من بغداد ضد صدام يحفظ وحدة العراق وأمنه ويضمن سيطرة أميركا على منابع النفط. وهذا ما كشفته الصحف الاميركية الكبرى مثل "النيويورك تايمس" و"لوس انجلس تايمس" قبل شهرين، في تشرين الاول، عندما نشرت مقالات عن مؤتمر عقده معهد "أميركان انترابرايز" اليميني المتشدد لمجموعة من مخططي الحرب على العراق وفيه فكرتان اساسيتان: الاولى، ان المخططين درسوا وضع المعارضة العراقية وتوصلوا الى انها مجموعات متناحرة أو معزولة او راديكالية منفية او عميلة لأجهزة استخبارات منها الاميركية، وتاليا لا تستطيع تأمين حكم مستقر بعد صدام. والثانية، ان أميركا تخشى تأمين نسبة كبيرة من الديموقراطية للعراقيين لئلا يقيم الاكراد دولة مستقلة لهم في الشمال تعارضها تركيا، ولئلا يسيطر الشيعة على الحكومة المركزية ويشكلون جبهة مع ايران. وعلى هذا الاساس فان الخيار الاقوى في غياب تحرك من الوسط العراقي هو احتلال عسكري وحكم مباشر لسنوات.

زلماي نفسه تولى شرح الخطة لخبراء الشرق الاوسط من ديبلوماسيين وغيرهم في اميركا. وفي السيناريو ان الاحتلال يبدأ بنحو 150 الف جندي ويستمر سنوات بنحو 75 الف جندي وتسيطر اميركا على حقول النفط بدعوى ان ذلك سيسمح باستخراج افضل لهذه الثروة ويغطي كلفة وجود القوات الاميركية المطلوبة لادارة العراق

الى حين قيام حكومة "موثوق بها". أما تتمة السيناريو، ففي انعكاسات الوضع العراقي المرتقب على السعودية سياسيا ونفطيا وعلى ايران التي لا ينفك زلماي ينتقد المحافظين فيها ويأمل في تغيير يطلق يد الاصلاحيين.

زلماي يدفع في اتجاه هذه الفكرة للعراق، فهل في تكليفه التنسيق مع المعارضة العراقية ما يغير في السيناريو الذي بريده؟ بناء على التجربة الافغانية ليس ثمة ما يشير الى أي تغيير.

لكن هذا الرجل، في النهاية، لا يمثل شخصه ولا حتى ادارة، بل يمثل مشروعا جامحا يشكل العراق حلقة محورية فيه.

(النهار، اللبنانية 22 ديسمبر 2002)

❋ ❋ ❋

العراق يلغي من دون إعلان الأسباب صفقة مع شركة نفط روسية لاستثمار حقل عملاق

لندن ـ رويترز 13 ديسمبر 2002: اكدت شركة «لوك اويل» النفطية الروسية امس انها تسلمت خطابا من العراق بالغاء عقد لتطوير حقل نفط غرب القرنة العراقي العملاق، في ما يعد صفعة سياسية قوية لموسكو.

وكانت نشرة «انرجي انتليجنس» المتخصصة في صناعة النفط قد افادت في وقت سابق امس ان العراق الغى عقدا مع الشركة الروسية، ونقلت عن خطاب من وزارة النفط العراقية الى فاجيت الكبيروف رئيس «لوك اويل» بإخطار الجانب الروسي بأن العقد اصبح باطلا ولاغيا في التاسع من الشهر الحالي.

ويمثل مستقبل احتياطيات النفط العراقية، وهي ثاني اكبر احتياطيات في العالم بعد الاحتياطيات السعودية، محور شد وجذب دبلوماسي بين الدول التي تتطلع لاقتناص حصة من ثروة النفط العراقية بمجرد رفع عقوبات الامم المتحدة.

وتخشى شركات النفط الروسية ان تخسر الحق في تطوير حقل غرب القرنة لصالح شركات النفط الامريكية العملاقة اذا اطاحت الولايات المتحدة بالرئيس العراقي صدام حسين.

وتقدر الاستثمارات المبدئية في حقل غرب القرنة العراقي بنحو 3.7 مليار دولار وينتظر ان يصل انتاجه الى 600 الف برميل يوميا. وقادت «لوك اويل كونسورتيوم» شركات روسية، ووقع العقد في عام 1997. ويوجه الالغاء ضربة لعلاقات موسكو مع بغداد. وروسيا اوثق حليف للعراق في مجلس الامن الدولي وتعارض استخدام القوة العسكرية ضد صدام.

ويمنع الحظر الدولي المفروض منذ 12 عاما الاستثمار في صناعة النفط العراقية، ولكن شركات روسية وصينية وقعت عقودا وتقف متأهبة لبدء العمل بمجرد رفع الحظر.

وابرمت مؤسسة البترول الوطنية الصينية عقدا لتطوير حقل الاحدب بتكلفة 700 مليون دولار. وانفردت شركة «توتال فينا إلف» الفرنسية بالحصول على حق التفاوض لتطوير حقلي نفط مجنون وعمر باستثمارات اجمالية قدرها سبعة مليارات دولار.

وكانت بغداد تحث «لوك اويل» على خرق الحظر بالبدء في تطوير الحقل، وراجت تكهنات باحتمال فسخ العقد.

وقال مسؤول عراقي يزور فيينا لحضور اجتماع «اوبك» لـ«رويترز»: «بشكل عام عندما تبرم شركة عقدا ولا تنفذه فان النتيجة النهائية هي الغاء العقد».

وقالت نشرة انرجي انتليجنس ان احدث تصريحات لرئيس شركة لوك اويل التي قال فيها ان الشركة حصلت على تأكيدات سياسية من موسكو بأنها لن تخسر الحقل اذا اطيح بصدام، كانت بالنسبة لبغداد القشة التي قصمت ظهر البعير.